

جمهورية العراق
ديوان الوقف الشيعي
العتبة الحسينية المقدسة



الموقف

مرح الهاشمي

مجلة علمية فصلية محكمة
تُعنى بالدراسات والبحوث عن جورة الحلة العلمية

تصدر عن
مركز العلامة الخليلي
إحياءاً لذات جورة الحلة العلمية

السنة الثالثة/ المجلد الثالث
العدد الرابع ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

دَلَالَةُ (إِلَى) فِي آيَةِ الْوُضُوءِ

قِرَاءَةُ تَحْلِيلِيَّةٍ فِي مَبْنَى الشَّيْخِ الْقَمِيِّ وَنَقْدِ الشَّيْخِ ابْنِ الْعَتَائِقِيِّ لَهُ

أ. م. د. جَبَّارُ كَاطِرُ الْمَلَّا
جَامِعَةُ بَابِل / كَلْبَةُ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

الْمُلْتَخَصَرُ

يُرَكِّزُ هذا البحثُ على مسألة من مسائل (فقه القرآن = التفسير الفقهي)، وهي: البدء بالمرق و غسله عند غسل اليدين في الوضوء، وإِنَّمَا قلت: تفسير فقهي؛ لأنَّ فقه المسألة استند إلى أصل قرآني، وهو هذا اللحاظ له بُعدان، أحدهما: بُعدٌ تفسيري، والثاني: بُعدٌ فقهي، ومن أولى أهداف هذه الدراسة بيان (نقد التفسير) - الفقهي - وحدود البحث، رأي الشيخ القمِّي من مدرسة قم، ورأي الشيخ ابن العتائقي الحلِّيؒ في كتابه (مختصر تفسير القمي) من مدرسة الحلة. فالرأي الموجه له التقدير هو رأي القمِّي في تفسيره الذي اختصره ابن العتائقي. والرأي الناقد هو رأي ابن العتائقي الحلِّيؒ صاحب المختصر. وقد حاولتُ جاهداً تحليل كل رأي، وأرجعتُ كل واحد منهما إلى ما بُني عليه - قدر المستطاع - وبعد تحقيق البيان لكل منهما على حدة. عدتُ فأجريت موازنة بين الرأيين، ولم أتوانَ في بيان الرَّاجح منهما لدى الموازنة والرأي الرَّاجح عندي.

ناظرين في ما استدلّوا به على آرائهم
في التفسير الفقهي، وما يعني في
هذا الباب النقد الحلي لدليل رأي
القميين.

وقد قام البحث على دراسة
وتحليل مسألة واحدة ألفت العمود
الفقري للبحث؛ لذا تجدني قد
وسمت البحث بـ (دلالة (إلى) في
آية الوُضوء؛ قراءة تحليلية في مبنى
الشيخ القمي ونقد ابن العتائقي
له)، وبنيت على مقدمة، وثلاثة
مطالب، ثم الخاتمة ونتائج البحث،
فثبتت المصادر والمراجع، أمّا المطلب
الأول فقد تضمّن نصّ (رأي الشيخ
القمي)، وتحليل دليله عن طريق
الوقوف على مُرتكزاته، وأمّا
المطلب الثاني فقد تضمّن نصّ (نقد
ابن العتائقي) لرأي الشيخ القمي
وتحليل دليله عن طريق الوقوف على
مُرتكزاته أيضًا، وأمّا المطلب الثالث
فقد تضمّن (موازنة وترجيحًا)،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة
والسلام على أشرف الخلق أجمعين
محمد ﷺ، وعلى أهل بيته الطيبين
الطاهرين ﷺ، وعلى صحبه الأخيار
المنتجبين.

إنّ قراءة تُراث مدرسة أهل
البيت ﷺ بعامة، وتُراث مدرسة
الحلّة الفقهية بخاصة قراءة فاحصة
قائمة على النقد والتحليل، لا على
الإطراء والتبجيل أمرٌ في غاية
الأهميّة؛ لأنّ الأمة التي لا تعرف
تراثها معرفة واعية، لا معرفة
خطابية، لا تتمكّن من مواصلة
مسيرتها العلميّة، ولا من إنتاج
مستقبل من حاضرها، بل تبقى
ناقلة لتُراث الماضي إلى ما لا نهاية،
سائرة في سبيل التقليد⁽¹⁾.

فما أحرّانا اليوم! إلى نقد الموروث
التفسيري، ولا سيما الفقهي منه،
أي: نقف على التُراث وقفه متأمل



الحلّة ، وتحديدًا لعملاقين من عمالقتها، هما : الشيخ القميّ، وابن العتائقيّ في مسألة ابتلائيّة يوميّة ، هي (البدء بالمرفق في غسل اليدين في الوضوء)، فقد نبّأ بها خمس مرّات في اليوم الواحد .

ومما يجدر ذكره أنّ مصدر الرّأي الناقد ، والرّأي الموجه له النقد هو كتاب (مختصر تفسير القميّ)، لابن العتائقيّ : كمال الدين عبد الرحمن محمّد بن إبراهيم الحلّي (ت/ ٧٩٠هـ) الذي حقّقه السيّد محمّد جواد الحسينيّ الجالليّ^(٣)، والكتاب من اسمه اختصاراً لكتاب (تفسير القميّ): أبي الحسن، عليّ بن إبراهيم بن هاشم (حي/ ٣٠٧هـ)، وللكتاب أكثر من تحقيق ، وممّا وقفت عليه تحقيق مؤسسة المرتضى^(٤)، وتحقيق طيّب الموسويّ^(٥). وقد كان منهجي في هذا البحث منهجًا تكامليًا ؛ لأنّي جمعت فيه المنهج: (الاستقرائيّ،

أيّ: أجريت موازنةً بين الرّايين : رأي الشيخ القميّ الذي يمثل الرّأي الموجه له (النقد) ، ورأي ابن العتائقيّ الحلّي الذي يمثل الرّأي (الناقد) ، وتلا الموازنة ترجيح ، والترجيح قائم على قوّة الدليل ؛ فما رجّح دليله واستطاع أن يقف بوجه النقد رجّح ، وما كان دليله مرجوحًا ، وقد طاله النقد ، فهو بخلاف صاحبه الرّأي الأوّل . وقد أميل إلى أن أتبنّى رأيًا ثالثًا من سواهما تقودني إليه نتيجة البحث وطبيعة التحليل .

وبهذا نكون قد أسهمنا في إحياء التراث ، ومنح الفرصة لما يستحق الحياة أن يكون حاضرًا في حياتنا اليوميّة ، وهو لا شكّ ركيزة معرفيّة للمستقبل^(٦)، خصوصًا إذا كان التراث نقدًا في دائرة (التفسير الفقهيّ) لمدرستين عملاقتين من مدارس الفكر الإماميّ هما : مدرسة قم ، ومدرسة



أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ : إِنَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ
يَنْدْرَجُ تَحْتَ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ ؛ لِأَنَّ
غَسَلَهُمَا جُزْءٌ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي هُوَ
أَحَدُ الطَّهَّارَاتِ الثَّلَاثِ (الْوُضُوءِ ،
الْغُسْلِ ، وَالتَّيْمُمِ) ^(٦) . وَلَمَّا كَانَ
الْغُسْلُ مُسْتَبَدًّا إِلَى أَصْلِ قِرَائِي
؛ لِذَا كَانَ لِرِزَامًا عَلَيَّ قَبْلَ كُلِّ
شَيْءٍ أَنْ أَبْدَأَ بِذِكْرِهِ ، وَالْأَصْلُ
الْقِرَائِي ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ... ﴾ ^(٧) ، وَبَعْدَ أَنْ
حَدَّدْتُ الْأَصْلَ الْقِرَائِيَّ ، سَأَشْرَعُ فِي
الْوُقُوفِ عَلَى الْآرَاءِ وَتَحْلِيلِهَا ، وَقَدْ
خَصَّصْتُ لِكُلِّ رَأْيٍ مَطْلَبًا خَاصًّا
بِهِ ، وَقَدْ بَدَأْتُ بِرَأْيِ الشَّيْخِ الْقَمِيِّ .

المطلب الأول : رأي (القَمِيِّ)

ذَهَبَ الْقَمِيُّ إِلَى أَنَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ
يَبْدَأُ مِنَ الْمَرَافِقَيْنِ ، وَقَدْ أَفَادَ ذَلِكَ
مِنَ النَّصِّ الْقِرَائِيِّ اسْتِبْتَادًا إِلَى أَنَّ
(إِلَى) بِمَعْنَى (مِنْ) ؛ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ
قَوْلُهُ : ((يَعْنِي : مِنَ الْمَرَافِقِ)) ^(٨) .

التَّحْلِيلِيُّ النَّقْدِيُّ ، التَّفْسِيرِيُّ ،
الْفَقْهِيُّ ، اللُّغَوِيُّ ، وَالْمُقَارِنُ ؛ لِأَنِّي
وَضَفْتُ مُحَصَّلَ تِلْكَ الْمَنَاهِجِ ؛ لِخِدْمَةِ
التَّحْلِيلِ ، وَالْمَوَازَنَةِ ، بِوَصْفِهَا مِنْهَجًا
وَاحِدًا يَكْمَلُ بَعْضُهَا بَعْضًا ،
وَالتَّرْجِيحُ قَدْ جَاءَ مَكْمَلًا الْمَنْهَجِ
النَّقْدِيِّ فِي (فِقْهِ الْقُرْآنِ = التَّفْسِيرِ
الْفِقْهِيِّ) ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي طَوْلِهِ ، لَا فِي
عَرْضِهِ ، وَلِأَنَّهُ فِيهِ إِنْصَافٌ عَلَى وَفْقِ
مَا نَرَى لِلشَّيْخَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ : عَلِيِّ
بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَمِيِّ ، وَابْنِ الْعَتَائِقِيِّ
الْحَلِيِّ ، وَمَتَعَةٌ وَلَذَّةٌ عِلْمِيَّةٌ بِالِاسْتِنْسَاسِ
بِالْمَرْجِّحَاتِ مِنْ أَصُولِ التَّفْسِيرِ ،
وَقَوَاعِدِهِ ، وَآرَاءِ الْمَذَاهِبِ اللُّغَوِيَّةِ
وَالْفَقْهِيَّةِ وَالتَّفْسِيرِيَّةِ وَالحَدِيثِيَّةِ الَّتِي
جَادَتْ بِهَا أَلْبَابُ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا سِيَّمَا
عُلَمَاءَ الْمَدَارِسِ الْفَقْهِيَّةِ مِنْ مَدْرَسَةِ
أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : قَمٍ ، بَغْدَادَ ، وَالحِلَّةَ ،
وَعُلَمَاءَ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ مِنْ
مَدْرَسَةِ الصَّحَابَةِ .
وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
العَالَمِينَ .



وقد أورد الشيخ الطوسي: أبو جعفر، شيخ الإسلام محمد بن الحسن (ت/ ٤٦٠هـ) الخبر نفسه عن الشيخ الكليني بواسطة، إذ قال: عن أبي القاسم، جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب - أي: الشيخ الكليني - عن محمد بن الحسن وغيره، عن سهل بن زياد، عن علي بن الحكم، عن الهيثم بن عروة التميمي، ثم أورد الخبر^(١٠)، إلا أن الشيخ الطوسي على وفق منهجه في كتابه (التهذيب) الذي قدّم فيه خدمة جليّة لمذهب أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ ممّا بُني عليه هذا الكتاب بيان نوع أسانيد الحديث؛ وممّا يؤيد ذلك قوله: ((...أذكر وجه الفساد - أي: في الأحاديث - إمّا من ضعف إسنادهَا...))^(١١) بين أنّه حديثٌ ضعيفٌ سنداً^(١٢)؛ وممّا يؤيد ذلك أنّه وضع بجانبه من جهة اليمين (ضع)، وهو ممّا يُرمز به عنده للحديث (ضعيف السند)^(١٣).

وعلى وفق هذه الدلالة يكون النصّ القرآنيّ قد حدّد بدايةً غسل الأيدي من المرافق. والقُميّ إنما ذهب إلى هذا الرأْي؛ لأنّه تبنّى المنهج التفسيريّ السائد في القرون الهجرية الأولى، لأنّ ما ذهب إليه مذهبه له مستند روائي، فقد روى الكليني: أبو جعفر، ثقة الإسلام محمد بن يعقوب (ت/ ٣٢٩هـ) عن: محمد بن الحسن وغيره، عن سهل بن زياد، عن عمّار بن الحكم، عن الهيثم بن عروة التميمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام - يعني الإمام الصادق عليه السلام، عن قوله تعالى ﴿... فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ فقلت: هكذا، ومسحتُ من ظهر كفيّ إلى المرفق فقال: ((ليس هكذا تنزِيلها، إنّما هي فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ))، فقام، ثمّ أمرّ يده من مرفقه إلى أصابعه^(٩).



ولما كان الحديث ضعيفاً سنداً ؛ لذا نجد الشيخ الطوسي لم يستند إلى هذه القراءة التي جاءت في متن الحديث في تأييد ما ذهبت إليه الإمامية من أن غسل اليدين - في الوضوء - يبدأ من المرفق إلى أطراف الأصابع ؛ ومما يؤيد ذلك قوله : (وعلى هذه القراءة، يعني: (من المرفق) يسقط السؤال من أصله^(١٤)، وهو سؤال افتراضي افترضه الشيخ الطوسي - على طريقة : فإن قيل ، قلنا - أي : فإن قيل من المعترضين على بدء الإمامية بغسل المرفق : كيف يمكنكم القول بأن غسل اليدين يبدأ من المرفق إلى أطراف الأصابع ؟، وهو قول بخلاف ظاهر القرآن ؛ بناءً على أن [إلى] بمعنى الانتهاء والغاية - عندهم - والقول بهذا يتطلب أن يكون المرفق غايةً في الوضوء، لا أن يكون المبدأً به^(١٥). وواضح من تعاطي الشيخ الطوسي مع هذه القراءة أنه استند

إليها بوصفها أصلاً دافعاً (نافياً) أي : أصل ينفي بمقتضاه أن يكون المرفق غايةً - لا أصلاً مثبتاً، أي: لم يستند إليه لإثبات أن غسل اليدين يبدأ من المرفق ؛ لأن الإمامية لهم موقفٌ موحدٌ من القراءات اتبعوا فيه نهج أئمتهم عليهم السلام، ولا سيما الإمامان الباقران عليهما السلام، فقد روي: عن الحسين بن محمد، عن علي بن محمد، عن الوشاء، عن جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم، عن زرارة، عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال : ((إن القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة))^(١٦) وقد روي : عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: (كذبوا أعداء الله، ولكن نزل على حرف واحد من عند الواحد)^(١٧). وقد استند في



لا على وَفْقِ رِوَايَةِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فِي التَّهْذِيبِ ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ لَمْ يَذْكَرْ فِي رِوَايَةِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ - أَنَّ الْهَيْثَمَ بْنَ عُرْوَةَ التَّمِيمِيَّ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَامَ الصَّادِقَ عليه السلام عَنِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْمَذْكَورِ آتِفًا كَيْفَ يُقْرَأُ؟ ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ عَنِ بَيَانِ التَّطْبِيقِ ، أَي: سَأَلَهُ عَنِ كَيْفِيَّةِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ ؛ وَمِمَّا يُوَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الَّذِي وَرَدَ بِصِيغَةِ سَوْأَلٍ ، إِذْ قَالَ : (هَكَذَا - أَي: أَهَكَذَا الْغَسْلُ؟ ثُمَّ أَجْرَى أَمَامَهُ عَمَلِيًّا الْغَسْلَ الْمُسْتَقْتَمَّ عَنِ بَيَانِ صِحَّتِهِ ، مِنْ عَدَمِهَا ، إِذْ قَالَ: (ثُمَّ مَسَحْتُ مِنْ ظَهْرِي كَفِّي إِلَى الْمِرْفَقِ) ، فَجَاءَ الْبَيَانُ مِنَ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام مُوَضَّحًا لَهُ أَنَّ الْغَسْلَ يَبْدَأُ مِنَ الْمِرْفَقِ ، إِذْ قَالَ : (ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ مِنْ مِرْفَقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ) وَهُوَ مَا يُمْكِنُ الْإِفَادَةَ مِنْهُ أَنَّ غَسْلَ الْيَدَيْنِ يَبْدَأُ مِنَ الْمِرْفَقِ . أَي: إِنَّ الْإِفَادَةَ حَاصِلَةٌ مِنَ النَّصِّ الرَّوَايِيِّ (الْبَيَانِيِّ) ، لَا مِنَ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ . وَأَمَّا قَوْلُهُ عليه السلام:

إِثْبَاتِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَى اللُّغَةِ ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ .

وَقَدْ سَارَ الرَّائِدِيُّ : أَبُو الْحَسَنِ قُطْبُ الدِّينِ ، سَعِيدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ (ت/ ٥٧٣هـ) وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ مَدْرَسَةِ بَغْدَادِ الْفِقْهِيَّةِ أَيْضًا - عَلَى مَنَوَالِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمَذْكَورَةِ آتِفًا فِي إِبْطَالِ مُدْعَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (إِلَى) بِمَعْنَى الْغَايَةِ ؛ وَمِمَّا يُوَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام): فَاعْسَلُوا وُجُوهَكُمْ مِنَ الْمِرْفَقِ ^(١٨) . وَفِي هَذَا تَأْكِيدٌ لِمَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ فُقَهَاءَ الْإِمَامِيَّةِ يَسْتَنْدُونَ إِلَى الْقِرَاءَةِ ؛ بِوصفِهَا أَصْلًا نَافِيًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَصْمُ ، لَا أَصْلًا مُثَبَّتًا لِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ .

وَيُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَلَى أَنَّهَا فِي مَعْرَضِ بَيَانِ الْغَسْلِ ، لَا فِي مَعْرَضِ تَحْدِيدِ دَلَالَةِ (إِلَى) فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ ؛ وَمِمَّا يُوَيِّدُ ذَلِكَ - عَلَى وَفْقِ رِوَايَةِ الشَّيْخِ الْكُلَيْنِيِّ ،



(ليس هكذا تنزيلها)، فيمكن حمله على أن النزول يقتضي تطبيق البدء بالمرْفوق، لا الانتهاء به، أي: من الناحية الإجرائية، لا في أصل القراءة. ومهما يكن من أمر، فإنَّ الشَّيخ الطُّوسِيَّ قد ضَعَّفَ سَنَدَ الرِّوَايَةِ فِي التَّهْذِيبِ^(١٩)، ثُمَّ جَاءَ بِمَا يِعَارِضُهَا فِي الْخِلَافِ؛ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ (إلى) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْمُبَارَكَةِ بِمَعْنَى (مع) عِنْدَ أُمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ((وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا - أَي: الْمُرَادَ بـ (إلى) - فِي الْآيَةِ: (مع)^(٢٠)).

وَفِي بَابِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ كَوْنِ (إلى) بِمَعْنَى (مع)، وَ(إلى) بِمَعْنَى (من) نَرَجِّحُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى ثَابِتٌ عَنِ أُمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَسَبِ دَعْوَى الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ - وَإِنَّمَا قُلْتُ دَعْوَى؛ لِأَنَّ بَعْضَ فَهْمَاءِ مَدْرَسَةِ الْحِلَّةِ الْفِقْهِيَّةِ لَمْ يَتَبَنَوْا هَذِهِ الدَّلَالََةَ، فَلَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً عَنِ أُمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَا جَازَ لَهُمْ ذَلِكَ - فِي

حِينَ أَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِيَّ غَيْرُ ثَابِتٍ لِأُمُورٍ عَدَّةٍ، أَمَّا الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، فَهُوَ أَنَّهُ قِرَاءَةٌ غَيْرُ ثَابِتَةٍ وَرَدَتْ فِي مِثْنِ حَدِيثٍ مَرْوِيِّ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَّا الْأَمْرُ الثَّانِي، فَهُوَ إِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي تَضَمَّنَ مِثْنَهُ الْقِرَاءَةَ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ الثَّلَاثُ فَهُوَ إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ - لَوْ غُضَّ النَّظَرُ عَنْ سَنَدِهَا - قَابِلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَهُوَ الْحَقُّ؛ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ صَاحِبِ الْجَوَاهِرِ (ت/٢٦٦هـ)، إِذْ قَالَ: ((قَدْ يُقَالُ: الْمُرَادُ بِالتَّنْزِيلِ التَّأْوِيلُ، كَمَا يُقَالُ: يُمْكِنُ تَنْزِيلُهُ عَلَى كَذَا، فَيَكُونُ مَقْصُودُهُ إِرَادَةَ عَدَمِ الْغَسْلِ مَنكُوسًا))^(٢١)، وَأَمَّا الْأَمْرُ الرَّابِعُ فَهُوَ إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَإِنْ صَحَّتْ مِنْ جِهَةِ الدَّلَالََةِ، فَهِيَ مَرْجُوحَةٌ، لِأَنَّ رَاجِحَةَ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ، إِذْ وَضِعَتْ قُبَالَةَ (إلى) بِمَعْنَى (مع)، لَوْ سَلَّمْنَا بِصُدُورِهَا عَنِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ عَنْهُمْ - فِي أَقْلٍ تَقْدِيرًا عَلَى مَبْنَى الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ - يُقَدِّمُ



أخرى : إِنَّ الشَّاعِرَ وَصَفَ أَنَّهُ يُتَعَبُ
ناقته بطول السَّفَرِ، فلو كانت مِمَّا
يَتَكَلَّمُ ؛ لَقَالَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ^(٢٦) ،
وعمومًا فمهما يكن من أمر، فعلى
فرض إمكان تضمّنه هذا المعنى،
فهو غير متحقّق هنا ؛ لأنّه إذا ثبت
ورود معنى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ،
فلا يُعَدَّلُ عنه لمعنى آخر، وإن كان
مُحْتَمَلًا عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ. وإن لم يثبت

المعنى (إلى) بمعنى (من) عن أهل
البيت عليهم السلام ، فقد ثبت في البيان
الصّادر عنهم أنّ الغسل يبدأ من
المِرْفَقِ . نعم قد يقال : إنّ (إلى) تأتي
بالمعنيين بمعنى (من) ، وبمعنى (مع)
رفعًا للتّأني (٢٧)

خُلَاصَةً رَأَى الشَّيْخُ الْقُمِيّ : إنّ
النّصّ القرآنيّ حدّد بداية الغسل
مِنَ المِرْفَقِ ؛ بناءً على أنّ (إلى) بمعنى
(مِن) ؛ استنادًا لقراءة وردت في
متن حديثٍ عن الإمام الصادق عليه السلام ،
واستفيد منه أنّ المِرْفَقِ داخلٌ في
الغسل ؛ لأنّ ابتداء الغاية داخل في
الغاية حتى عند من ينكر دخول

على ما لم يثبت في باب التّرجيح .
وبعبارة أخرى : إنّ (إلى) بمعنى (مع)
مُعَارِضَةٌ لدلالة (إلى) بمعنى (من) ،
وراجحة عليها ؛ للأسباب المذكورة
أنفًا ، أما إذا قلنا بالتأويل، ومقصوده
إرادة عدم الغسل منكوسًا ، أو يراد
بكون (إلى) بمعنى (مع) دخول
المِرْفَقِ ، فلا ينافي جعلها بمعنى
(من) (٢٢) .

ومِمَّا يَجْدُرُ ذِكْرُهُ : أن اللّغويين
قد ذكروا أنّ الحرف (إلى) يأتي
لـ (الابتداء) أي : بمعنى (من)
واستشهدوا له بقول الشّاعر ابن
الأخمر : عَمَرُو بَنَ أَحْمَدَ الْبَاهِلِيّ
(من البحر الطويل) :

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا
أَيْسَقَى فَلَا يَرْوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ؟^(٢٣)
والشّاهد فيه : (إليّ) ، أي :
بمعنى (مِنّي) (٢٤) . والمعنى : عندما
أضع رجلي فوق ناقتي؛ استعدادًا
للسّفَرِ ، لسان حالها يقول : ما باله لا
يشبع من السّفَرِ فوقيّ؟^(٢٥) . وبعبارة



على مبنى كُلِّ صَنَفٍ مِنْهُمْ عَلَى حِدَةٍ، وَقَدْ بَدَأَتْ بِأَهْلِ اللُّغَةِ :

أَوَّلًا : مَذْهَبُ أَهْلِ اللُّغَةِ

قَدْ تَبَيَّنَ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ^(٣٠) هَذِهِ الدَّلَالَةَ، أَي : جَعَلُوا (إِلَى) بِمَعْنَى (مَعَ)، وَأَوْجِبُوا غَسْلَ المَرَاغِقِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ، وَفِي طَلِيعَةِ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ : قَوْلُ الْعَرَبِ : أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ، أَي : أَحْمَدُ مَعَكَ اللَّهُ^(٣١)، وَقَوْلُهُمْ : (الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِيْلٌ)، أَي : مَعَ الدَّوْدِ، وَالدَّوْدُ : مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَالْمَعْنَى : إِذَا جُمِعَ القَلِيلُ إِلَى مِثْلِهِ صَارَ كَثِيرًا^(٣٢)، وَمِمَّا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ : فَلَانٌ وَلِيَّ الكَوْفَةِ إِلَى البَصْرَةِ، وَلَا يِرَادُ بِ (إِلَى) الْغَايَةَ، وَإِنَّمَا يِرَادُ بِهَا مَعْنَى (مَعَ)، أَي : فَلَانٌ وَلِيَّ الكَوْفَةِ مَعَ البَصْرَةِ^(٣٣)، وَقَوْلُهُمْ : (فَلَانٌ فَعَلَ كَذَا، وَأَقْدَمَ عَلَى كَذَا هَذَا إِلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ كَذَا)، أَي : مَعَ مَا فَعَلَهُ مِنْ كَذَا^(٣٤)، وَضَمُّوا إِلَى قَوْلِ الْعَرَبِ مَا

الغاية^(٣٨) وهو رأي مَرْجُوْحٌ، لَا رَاجِحٌ كَمَا ثَبَّتَ، عِنْدَ حَمَلِ القِرَاءَةِ عَلَى الظَّاهِرِ، أَوْ عَدَمِ إِرَادَةِ بَكُونِ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَعَ) دَخُولِ المَرْفُوقِ .

المطلب الثاني : رأي (ابن العتائقي)

انْتَقَدَ ابْنُ العَتَائِقِيِّ تَحْدِيدَ دَلَالَةِ (إِلَى) بِمَعْنَى (مِنْ) فِي النِّصِّ القُرْآنِيِّ الَّذِي تَبَيَّنَ القُصْبِيُّ وَصَحَّحَهُ مُبَيَّنًا أَنَّ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَعَ)؛ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ((أَقُولُ : الصَّحِيْحُ : أَنَّ (مِنْ) بِمَعْنَى (مَعَ)، أَي : مَعَ المَرَاغِقِ))^(٣٩) .

وعلى وفق هذه الدلالة يكون دخول المرفوق في الغسل قد تحصل من النص القرآني، إلا أن البداية به لم تتحصل من النص القرآني، وإنما تحصلت من البيانات الصادرة عن أهل البيت عليهم السلام .

وَحَرِيْبِيٌّ بِي أَنَّ نُؤَهَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حَصَلَ عَلَيْهَا تَوَافُقُ أَصْحَابِ أَكْثَرِ مِنْ مَذْهَبٍ، أَعْنِي بِذَلِكَ أَهْلَ اللُّغَةِ، وَالفُقَهَاءَ، وَالمُفَسِّرِينَ، وَقَدْ حَاوَلْتُ - قَدْرَ المَسْتَطَاعِ - أَنْ أَقْفَ



جَمَلًا لَهُ مَفَادُهُ : إِنَّ لَهُ عِظَمَ ذِرَاعَيْنِ
فِي الْبُرُوكِ مُنْضَمًّا إِلَى صَدْرِهِ (٤٣).

والقرآن نزل بلغة العرب، وسار
على وَفْقِ أَسَالِيْبِهِمُ الْفَصِيْحَةَ ،
وقد استشهدوا بأدلة قرآنية
وردت فيها (إلى) بمعنى (مع)،
ومما استشهدوا به من القرآن

الكريم: قوله تعالى: ﴿... وَلَا
تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ...﴾ (٤٤)، أي:

مع أموالكم (٤٥)، وقوله تعالى:
﴿... وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ...﴾ (٤٦)،

أي: مع قوتكم (٤٧)، وقوله تعالى-
حَاكِيًا عَنِ نَبِيِّ اللَّهِ عِيسَى

بن مريم عليها السلام ﴿... مَنْ أَنْصَارِي إِلَى
اللَّهِ...﴾ (٤٨)، أي: مع الله (٤٩)، وقد

وردت (إلى) بمعنى (مع) في أحد
وجوهها في بعض مكاتيب النبي

الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم (٥٠)، ومما وقفت
عليه كتابه إلى النجاشي ملك

الحبشة؛ إذ جاء فيه: ((بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ

إِلَى النَّجَاشِيِّ مَلِكِ الْهَبَشَةِ : أَسْلَمَ

ورد من أشعارهم، نحو: قولُ امرئِ
القيس (ت/٨٦ ق هـ) :

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لِبَدَّةِ النَّدَى
إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الرَّتَاجِ الْمُضَبَّبِ (٣٥)، (٣٦)

الشاهد فيه: (إلى حارك)، أي:
مع حارك (٣٧). فقد وردت (إلى) هنا
بمعنى (مع) (٣٨).

شَبَّهَ الشَّاعِرُ فِي الشُّطْرِ الْأَوَّلِ
كَفَلَ فَرَسِهِ فِي عِظَمِهِ، وَتَمَاسَكَ

لحمه - بكثيب الرمل الذي باشره
المطر فتماسك (٣٩)، وهو تشبيه مدح

به فرسه بالسمن والعظم. وشبهه
أعلى كاهله في السمن بالباب

العظيم الذي التصق خشبه بالحديد
وسمّر بالمسامير مبالغة في التصاق

الأجزاء وانضمامها (٤٠).
وقول النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ أَيْضًا :

وَلَوْ حَيَّ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرِكَةِ
إِلَى جُوْجُوْرَهْلِ الْمَنْكِبِ (٤١)

الشاهد فيه: (إلى جوجو)، أي: مع
جوجو (٤٢)، فقد وردت (إلى) هنا بمعنى

(مع)، والبيت وصف فيه الشاعر



تَسَلَّمَ فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ ، الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمَّنُ...))^(٥١) ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ) ، أَي: فَإِنِّي أَحْمَدُ مَعَكَ اللَّهُ وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ نَفْسَهَا فِي رِسَالَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ: أَبِي الْحَارِثِ (ت/١٧٥هـ) فَفَقِيهِ أَهْلُ مِصْرَ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَحِيِّ الْحِمَيْرِيِّ الْمَدَنِيِّ (ت/١٧٩هـ)^(٥٢) ، وَفِي رِسَالَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: أَبِي الْعَبَّاسِ ، تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ الْحَرَّانِيِّ (ت/٧٢٨هـ) إِلَى أَخِيهِ زَيْنِ الدِّينِ^(٥٣) . وَإِنَّمَا أُوْرِدَتْ مَا وَرَدَ فِي رِسَالَتِي : اللَّيْثُ ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ ؛ لِيَكُونَ أَقْوَى فِي الْحُجَّةِ عَلَى أَتْبَاعِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَمَنْ يُوَافِقُهُ الرَّأْيَ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى مِمَّنْ يُنْكَرُ أَنْ تَكُونَ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَع) .

وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ : إِنَّ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَع) عِنْدَ أَغْلَبِ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ الْمَرْفُقُ دَاخِلًا فِي الْغَسْلِ ، وَدُخُولُهُ مُتَحَصِّلٌ مِنْ دَلَالَةِ

النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ . أَمَّا الْإِبْتِدَاءُ بِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَحَصِّلٍ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا مُتَحَصِّلٌ مِنْ غَيْرِهِ . وَقَدْ خَالَفَ اللَّغَوِيِّينَ الرَّجَّاجُ : أَبُو إِسْحَاقَ ، إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدَ السَّرِيِّ (ت/٣١١هـ) ، فَقَدْ انْتَقَدَ قَوْلَ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَع) هُنَا ؛ وَاحْتِجَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعَ الْمَرْفُقِ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَرْفُقِ فَائِدَةٌ ، وَكَانَتْ الْيَدُ كُلَّهَا يَجِبُ أَنْ تَغْسَلَ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا قِيلَ إِلَى الْمَرْفُقِ اقْتَطَعَتْ فِي الْغَسْلِ مِنْ حَدِّ الْمَرْفُقِ ، فَالْمَرْفُقُ حَدٌّ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ فِي الْغَسْلِ مِنْهَا ، فَالْمَرْفُقُ مُنْقَطِعٌ مِمَّا لَا يُغْسَلُ وَدَاخِلٌ فِيهَا يُغْسَلُ^(٥٤) ، أَي : إِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (إِلَى) هُنَا بِمَعْنَى (انْتِهَاءُ الْغَايَةِ: الْمَكَانِيَّةِ) ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْبِدَايَةَ تَكُونُ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ، وَتَنْتَهِي بِالْمَرْفُقِ . وَرَأَى الرَّجَّاجُ لِقَايَ رُدُودًا مِنَ الْمَفْسَّرِينَ ، وَقَدْ تَعَرَّضُوا لَهُ وَرَدُّوا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كِتَابَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيَهُ تُعَدُّ مِنَ التَّفْسِيرِ ، وَلَكِنْ فِي إِطَارِهِ اللَّغَوِيِّ .



ثَانِيًا: مَذْهَبُ الْمَفْسِّرِينَ

وكذلك الإجماع على وفقِ مدرسة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنَّه كاشف عن رأي المعصوم، والكشف عن رأي المعصوم هو كشف عن السنَّة فهو كاشف عن دليل الحُكم، لا كاشف عن الحُكم بذاته؛ وممَّا يؤيِّد ما قلتُ أَنَّ الطَّبْرَسِيَّ (ت/٥٤٨هـ) عَقَّبَ على قول الرَّجَّاحِ قائلًا: (والظَّاهر على ما ذكره، لكنَّ الأُمَّةَ أجمعتُ على أَنَّ مَنْ بدأ من المرفقين في غَسَلِ اليدينِ صحَّ وضوؤه، واختلفوا في صحَّةِ مَنْ بدأ من أطراف الأصابع إلى المرافق) ^(٥٨). وتبنَّى الرَّاوندي هذا المعنى نفسه، ووَضَّحَ مبناه بكلام مفاده: إِنَّ (إلى) بمعنى (مع)، وإنما صيرَ إلى هذا المعنى؛ لأنَّها ضُمَّتْ إليها قرأتان خارجيتان مثلهما إجماع الإمامية، الذي عيَّن معنى (إلى) بمعنى (مع)، لا بمعنى (الغاية)، على رأي من تبنَّى أنَّها مشتركةٌ بين هذين المعنيين؛ بنحو الحقيقة، لا بنحو المجاز ^(٥٩).

لقد تبنَّى أغلبُ المفسِّرين الرأى القائل: إِنَّ (إلى) بمعنى (مع)، وممَّن وقفَتْ على آرائهم: الشَّيخ الطُّوسِيُّ رحمته الله ^(٥٥) الَّذِي رأى أَنَّ (إلى) بمعنى (مع)؛ استناداً إلى أصل اللغة، والسنَّة، وتابعه الطَّبْرَسِيَّ رحمته الله ^(٥٦)، وكذلك الرَّاونديُّ رحمته الله ^(٥٧)، فقد تبنَّى كلَّ منهما أَنَّ (إلى) بمعنى (مع)؛ على تفصيل سيرد ذكره.

وقد ردَّ الطَّبْرَسِيَّ على الرَّجَّاحِ في نقده للغويين، وتبنيَّه أَنَّ (إلى) بمعنى (الغاية).

ويبدو لي أَنَّ نقده راجعٌ إلى تمسِّكه بظاهر النصِّ القرآني؛ لأنَّ ظاهر القرآن يُوحِي بذلك؛ إلَّا أَنَّ الظَّاهر يُعدَّلُ عنه، فلا يُؤخَذُ به إن خالف البيانات الصَّادرة عن المعصومين عليهم السلام، أو خالف الإجماع؛ لأنَّ البيانات - إن ثبتتْ صدورها عنهم سنداً، وثبتتْ دلالةً - هي معيار لضبط دلالة الظَّاهر القرآني،



وذهاب جماعة من الخاصة
والعامّة، أي: من الإماميّة وغير
الإماميّة من أتباع المذاهب الإسلاميّة
الأخرى إلى أن (إلى) بمعنى (مع)؛
استناداً إلى قاعدة التّرجيح في
التّفسير القائمة على حمل اللفظ
المتردّد بين معنيين على المعنى الأوّل؛
لوجود دواعٍ تتحقّق عند حمل اللفظ
عليه في حين أن تلك الدّواعي لا
تتحقّق - بل تتعدّم ، وتسقط - عند
حملة على المعنى الآخر؛ لذا نجدهم
قد ذهبوا إلى حمل (إلى) على معنى
(مع) أولى من حملها على معنى
(الغاية) استناداً إلى أمور عدّة،
أمّا الأوّل فهو أن معنى (مع) أعم
من معنى الغاية، وأمّا الثّاني فهو
أنّ معنى (مع) فيه زيادة في فائدة
الخطاب ، وأمّا الثّالث فهو أنّ معنى
(مع) يؤمّن الاحتياط في الوضوء؛ لما
فيه من استظهار بدخول المرّافق في
الوضوء^(٦٠).

وخلاصة القول: إنّ (إلى) بمعنى
(مع) عند المفسّرين؛ استناداً إلى
أصل اللّغة، وضمّوا له السنّة،
والإجماع، أو استناداً إلى قاعدة
التّرجيح (قاعدة: الأوّل)، إذ قالوا:
حمل (إلى) على معنى (مع) أولى من
حملها على معنى (الغاية)؛ لدواعٍ
ذكروها .

ثالثاً: المذهب الفقهيّ

إنّ مذهب أكثر الفقهاء^(٦١) قائمٌ
على تبنيّ الرأي القائل: إنّ (إلى)
في النّصّ القرآنيّ المتعلّق بغسل
اليدين بمعنى (مع)؛ وممّن وقفت
على آرائهم الشّيخ الطّوسيّ، فقد
تبنيّ هذا المعنى، واستند في ذلك
إلى (أصل اللّغة)، أي: إنّهُ أفاد
دخول المرّفين في الغسل من النّصّ
القرآنيّ بتوسّط أصل لغويّ؛ وممّا
يؤيّد ذلك قوله: ((ليس في الآية
ما ينافي ما ذكرناه؛ لأنّ (إلى) قد
تكون بمعنى (الغاية)، وقد تكون
بمعنى (مع)، ولها تصرّف كثير،



بلا خلاف، ولا يوجد دليلٌ على صحّة وضوء مَنْ لَمْ يَغْسِلِ المِرْفَقَيْنِ، فتطلّب الأمر الاحتياط فيما لا دليل على صحته، والاحتياط يقتضي غَسْلَ المِرْفَقَيْنِ^(٦٥)، ومجموع الأدلّة المذكورة أنّها بيّن وجوب غَسْلِ المِرْفَقَيْنِ، لا وجوب البدء بهما، أمّا وجوب البدء بالمِرْفَقَيْنِ بعد التّسليم بوجوب غسلهما، فهو أمرٌ مُتَحَصَّلٌ من البيانات الصّادرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام النّاقلة لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وممّا يؤيّد ذلك ما رواه ((عمر بن أذينة، عن بكير وزرارة ابني أعين أنّهما سألا أبا جعفر الإمام الصادق عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فوصف لهما، إلى أن انتهى إلى غَسْلِ اليدين، فقالا: ثمّ غمس كفّه اليسرى في الإناء، فاغترف بها من الماء، فغسل به اليمنى من المِرْفَقِ إلى أطراف الأصابع لا يردُّ الشّعر، وكذلك فعل باليسرى)^(٦٦).

واستعمالها في ذلك ظاهر عند أهل اللّغة))^(٦٢)، أي: إنّهُ بيّن أنّ (إلى) تأتي بمعنى (مع)، مثلما تأتي بمعنى (الغاية)، واستشهد بشواهد أهل اللّغة على ذلك من القرآن ولغة العرب^(٦٣). وضمّ إلى أصل اللّغة ما ثبت من السنّة؛ وممّا يؤيّد ذلك قوله: ((وقد ثبت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أنّ المراد بها في الآية بمعنى: مع))^(٦٤)، فوجب غَسْلَ المِرْفَقَيْنِ استناداً إلى أصل اللّغة، أو استناداً إلى البيان الصّادر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بوصفها حدّدت دلالة (إلى) بأحد معانيها المحتملة (مع). وضمّ إلى هذين الأصلين أصلين آخرين، أمّا الأصل الثّالث فهو الإجماع، وأمّا الأصل الرّابع فهو أصل عمليّ (الاحتياط)؛ لأنّ من غسل المرفقين صحّ وضوؤه



المطلب الثالث : مُوازنة وترجيح

في هذا المطلب نحاول الموازنة بين رأي القمّي الذي تبني أن (إلى) بمعنى (من) ، والقراءة التحليلية في أصول هذا المبنى ، وبين رأي ابن العتائقي الحلّي الذي تبني أن (إلى) بمعنى (مع) والقراءة التحليلية في أصول هذا المبنى ؛ لنقول كلمتنا في الرَّاجح منهما بحسب ما نراه .

من المُسلم به : إنَّ غايةَ الشَّيءِ : طرفُهُ ونهايَتُهُ ، وللغايةِ حرفانِ هما : (إلى ، وحتّى) (٧٠) ، وحرفُ الغايةِ (إلى) هنا قد تردَّد بين ثلاثة معانٍ ، أمَّا الأوَّل فهو بمعنى (من) ، وأمَّا الثَّاني فهو بمعنى (مع) ، وأمَّا الثَّالث فهو بمعنى (الغاية) ، وبعبارةٍ أخرى : (إلى) في المعنى الأخير على حقيقتها ، وهي هنا بمعنى : (انتهاء : الغاية) المكانية .

وقد تبني القمّي المعنى الأوَّل ، وقد أفاد ذلك من البيان الرّوائيّ ، ومن المعلوم أن الرّواية جاءت في

وذهب الرّاوندي إلى أن (إلى) بمعنى (مع) ، وبمعنى (الغاية) بنحو الحقيقة ، لا بنحو المجاز وقد كان الإجماع قرينةً على تعيين (إلى) بمعنى (مع) ؛ لأنّها لو كانت بمعنى (الغاية) لم يلزم منه غَسْل المرفقين على مقتضى وضع اللّغة (٦٧) .

وبعضهم استند إلى قواعد التّرجيح في التّفسير ، نحو : إن تردّد اللفظ بين معنيين ، أحدهما أولى من الآخر فيحمل اللفظ على المعنى الأوّل ، وبه قال جماعة من فقهاء الإمامية ، وفقهاء المذاهب الإسلاميّة الأخرى (٦٨) .

واستند العلّامة الحلّي في وجوب غَسْل المرفقين إلى أصل اللّغة الذي ورد فيه أن (إلى) بمعنى (مع) ، وإلى البيان النبويّ الناقل لوضوء رسول الله ﷺ عن طريق مدرسة الصّحابة ، وعن طريق مدرسة أهل البيت عليهم السلام (٦٩) .



فقد اتَّفَقوا على دخول المِرْفَقَيْنِ في الغَسْلِ^(٧٣)، وبعبارة أخرى: لما كان عندهم انتهاء الغاية هو المِرْفَقُ، لذا كان مبدأ الغاية عندهم هو أطراف الأصابع، والغاية داخله في المغيى؛ لمسوغات عدّة، جلّها تدرج تحت أصول التفسير وقواعده، أحدها: (إن كان الحدّ من جنس المحدود فهو داخل في المحدود)^(٧٤)

وبعبارة أخرى: (إن تك الغاية مفصولة عن ذي الغاية - طرفها - بمفصل معلوم جاز أن يكون حكم ما بعدها مطابقاً لحكم ما قبلها؛ للعلم حسّاً باتصال أحدهما عن الآخر، أي: جاز أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها)^(٧٥)، كما تقول: بعثك الثوبَ من هذا الطّرفِ إلى ذاك الطّرفِ، فالطّرفانِ داخلانِ في البيعِ، إن كانا من جنس المبيع^(٧٦)، وفي الوقت نفسه: (إن كان الحدّ ليس من جنس المحدود، فهو غير داخل في المحدود)، وبعبارة

معرض البيان، لا في معرض تحديد الدلالة، وإن كان المعنى مما أقرّه اللغويون، وعلى وفق هذه الدلالة يكونُ الابتداءُ بالمِرْفَقِ متحصّلاً من النصّ القرآنيّ؛ وبناءً على هذه الدلالة، فهو داخل في الغَسْلِ؛ لأنّ ابتداء الغاية داخل في الغاية.

وقد تبنى ابنُ العتائقيّ تَتَبُّرَ المعنى الثّاني، واستدلّ به العلامةُ الحليّ تَتَبُّرَ على وجوب إدخال المِرْفَقَيْنِ في الغَسْلِ^(٧٧) و(إلى) تكون بمعنى (مع) إذا ضُمَّتْ شيئاً إلى آخر، وهو مذهب أهل اللغة، به قال الكوفيّون، وجماعة من البصريّين^(٧٨) وكثير من المفسّرين، وأكثر الفقهاء، وأمّا الذين ذهبوا إلى أنّ (إلى) على حقيقتها أي: انتهاء الغاية المكانية فقد اتَّفَقوا على وجوب غَسْلِ المرفقين، إلّا أنّهم اختلفوا في مبدأ الغَسْلِ، على النحو الآتي: أمّا فقهاء المذاهب الإسلاميّة (الحنفيّة، المالكيّة، الشافعيّة، والحنابليّة)،



أخرى : (إن لم تك الغاية مفصولة عن ذي الغاية - طرفها - بمفصل معلوم وجب أن يكون حكم ما بعدها مخالفاً لحكم ما قبلها ؛ للعلم حساً بانفصال أحدهما عن الآخر، أي : وجب أن يكون ما بعدها غير داخل في حكم ما قبلها^(٧٧) . والثاني : (إن دلت قرينة على دخول ذي الغاية في الغاية دخلت) ^(٧٨) ، والثالث : إن ذا الغاية تدخل في الغاية مُطلقاً^(٧٩) ، والرابع : البيان الصادر عن النبي محمد ﷺ المروي عن طريق مدرسة الصحابة^(٨٠) ، وقال الزجاج: لما كانت المرفق داخلة في تحديد اليد؛ لذا كانت داخلة فيما يُغسل، وخارجة ممّا لا يُغسل^(٨١) ولم يقل بعدم دخول ذي الغاية في المغيبي سوى زفر بن الهذيل الحنفي (ت/١٥٨هـ)^(٨٢) ، وداود الظاهري : أبو سليمان ، داود بن علي (ت/٢٨٠هـ)^(٨٣) ، أو ابن داود الظاهري : أبو بكر محمد بن علي (ت/٢٩٧هـ)^(٨٤) ، ومالك^(٨٥) ،

وبعض أصحاب مالك : أبي عبد الله مالك بن أنس (ت/١٧٩هـ)^(٨٦) ، وعلل الزمخشري (ت/٥٣٨هـ) موقف زفر، ومن تابعه في حكمهم بعدم دخول المرافق في الغسل ، فهو راجع إلى أخذهم بالمتيقن ، ولم يعملوا بالاحتياط فيما زاد على المتيقن^(٨٧) . والزمخشري إنَّما دافع عن زفر، ومن سار على نهجه في هذه المسألة تحديداً ؛ لأنَّ مبناه قائمٌ على أنَّ (إلى) تفيد الغاية مطلقاً، أمّا دخولها في الغاية (الحكم) ، وخروجها منه فهو أمر دائرٌ مع الدليل، فإن قام دليل على الدخول دخلت، وإن قام دليل على خروجها خرجت، وتبنّى أنَّ (إلى) في آية الوضوء لا دليل فيها على دخول الغاية في الحكم، أو خروجها منه، أمّا دخول المرافق في الغسل، فهو مستند إلى أصل (الاحتياط)، وبه أخذ العلماء كافة ما عدا زفر، ومالك - أو بعض أصحاب مالك - وداود الظاهري



قول زُفَرٍ، قَائِلًا: (وهو ضعيف)^(٨٨)، وهو الحقّ، وقدّم أدلة عدّة تؤيّدُ ضَعْفَهُ، أحدها: المنع بكون (إلى) بمعنى: (الغاية)، بل هي بمعنى: (مع)؛ استنادًا إلى دليلين، أمّا الدليل الأوّل، فهو الاستعمال اللّغوي، وأمّا الدليل الثّاني، فهو الاحتياط المقتضي للجوب، والثّاني: المنع بكون الغاية غير داخلة في ذي الغاية^(٩٠)؛ بدليل أنّ بعضهم قال: بوجوب الدّخول، وبعضهم قال: بوجوب التّوقّف؛ والتّوقّف ناشئ من تردّد ما بعد (إلى) بين الدّخول فيما قبلها وعدم دخوله، والشّيءُ إنْ تردّدَ بين أمرين صارَ مُجْمَلًا، والمجملُ حكمه التّوقّف، وقد تبنّى ابن هِشَامِ الأنصاريّ: أبو محمّد، جمال الدّين عبد الله بن يوسف (ت/ ٧٦١هـ): إنْ دلّت قرينة على دخول الغاية، أو خروجها عمَلُ بها، ولكن عند انعدام القرينة وحصول التّردّد- بين الدّخول والخروج - ذهب إلى

(الأب)، أو الابن^(٨٨). وبعبارة أخرى: لما كان دخول المرفق غير مُتَحَصِّلٍ من النّصّ؛ لذا من أدخله عمل بالاحتياط، ومن لم يدخله لم يعمل به؛ لأنّه عملٌ بالمتيقّن على مبناهم . ويبدو لي أنّ زفر قاس آية الوضوء على آية إتمام الصّوم إلى اللّيل، والأمران مختلفان فالغاية داخلة في الأوّل، وغير داخلة في الثّاني؛ لتوافر قرائن الدّخول في الأوّل، وتوافر قرائن الخروج في الثّاني، إنّ غُضَّ النّظر عن بطلان القياس (غير المنصوص) عند مدرّسة أهل البيت عليهم السلام. وزُفَرُ الحنفيّ، ومن وافقه الرّأي في هذه المسألة، ممّن اختلف معه في المنهج، تعرّض دليلهم إلى مناقشة من العلامّة الحليّ، ويمكن لي أن أوجزها على النّحو الآتي: ذهب زُفَرُ إلى أنّ (إلى) في الآية بمعنى الغاية، فلا تدخل في ذي الغاية. وقد ضعّف العلامّة الحليّ



النص القرآني، وهو بهذا يكون قد خالف العلامة الحلي وابن العتائقي، فالأخيران قد أفادا الدخول من النص القرآني، وأمّا الابتداء، فقد أفاده من خارج النص القرآني .

يتضح لي ممّا تقدّم : أنّ المحصلة النهائية عند الإمامية واحدة، تتمثل بأمور ثلاثة . أمّا الأمر الأول، فهو أنّ الغسل يبدأ بالمرفق، أي : مبدأ الغسل بالمرفق، وأمّا الأمر الثاني، فهو أنّ الغسل ينتهي بأطراف الأصابع، وأمّا الأمر الثالث، فهو أنّ المرافق داخلة في غسل اليدين، لا خارجة عنها، إلاّ أنّهم اختلفوا فيما أدّى إلى هذه النتيجة، وممّا اختلفوا فيه : المناهج المنتجة لهذه النتيجة، وكون الأمر المتحصّل من داخل النص القرآني أو من خارجه، وكذلك الدليل المستند إليه، وإن اتفقوا في المنهج .

فالقُمِّي توصل إلى أنّ المرفق (مبدأ الغاية)؛ بناءً على تبنيّه أنّ

حمل الغاية على عدم الدخول ؛ لأنّ الأكثرية مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه^(٩١)؛ لذا نجده قد عدّ الرأْي الذّاهب إلى عدم الدخول مطلقاً - عند انعدام القرينة- رأياً صحيحاً؛ وممّا يُؤيّد ذلك قوله: ((وقيل : لا يدخل مطلقاً، وهو الصّحيح))^(٩٢).

ويُردُّ عليه أنّ حكم التوقّف للمُجمَل - في النصّ التّشريعِي - مؤقّت؛ لأنّه يرتفع حين ورود البيان^(٩٣)، أمّا قول ابن هشام فهو مردود؛ لوجود قرينة على دخول الغاية، والقرينة هي القاعدة التفسيرية التي نصّها : ((إن كان الحدُّ من جنس المحدودِ دخلَ))^(٩٤)، والمرافق من جنس الأيدي^(٩٥).

وذهب السيوري الحليّ: أبو عبد الله، جمال الدين المقداد بن عبد الله(ت/ ٨٢٦هـ) إلى أنّ الابتداء والدخول أمران مُتَحَصِّلان من البيان الصادر عن المعصومين عليه السلام، لا من



واللغويّ: الشعريّ، وأقوال العرب،
ومكاتيب النبيّ الأكرم محمد ﷺ،
وضمّ له الإجماع، والأصل العمليّ
(الاحتياط) المقتضي للوجوب، أي:
وجوب دخول المرفق في الغسل،
ومنع أن تكون (إلى) بمعنى
(الغاية)، وعلى فرض أنّها للغاية،
فالغاية داخلة لأمر عدّة، أحدها:
وجود من ذهب إلى أنّها للغاية،
والغاية داخلة؛ استناداً إلى قواعد
التفسير، نحو قاعدة: إن لم تميّز
الغاية - بمحسوس - عن ذي الغاية
وجب دخولها^(٩٦)، أي: وجب دخول
ذي الغاية في الغاية. وبناءً على تبنيّه
أنّ (إلى) بمعنى (مع)، فقد أفاد:
الحكم من النصّ القرآنيّ نفسه
بتوظيف الأصول اللغوية والعملية،
وأصل الإجماع؛ ولغرض الردّ على
من ذهب إلى أنّها للغاية، والغاية
غير داخلة وظفّ قواعد التفسير
في الوصول إلى الحكم من النصّ
نفسه.

(إلى) بمعنى (من)؛ استناداً إلى
المنهج الأثريّ القائم على تفسير
القرآن بما أثر عن الإمامين الباقرين
الصادقين ﷺ، أما دخول المبدأ في
الغسل، فهو أمر متحصّل من داخل
النصّ بناءً على أنّ مبدأ الغاية داخل
في الغاية، وتعضّده الوضوءات
البيانية الواردة عن المعصومين ﷺ.
والعلامة الحلّيّ تثنّى، وابن
العتائقيّ تثنّى، والسيوريّ تثنّى، وهم
من مدرسة واحدة هي مدرسة
الحلّة الفقهية، ومن أتباع المنهج
الاجتهاديّ، اتفقوا في النتيجة وهي
دخول المرفق في غسل اليدين، وهو
رأي ثابت لمدرسة أهل البيت ﷺ،
إلا أنّهم اختلفوا فيما بينهم في طريق
الوصول.

فالعلامة الحلّيّ تثنّى وتابعه ابن
العتائقيّ تثنّى توصل إلى أنّ المرافق
داخلة في الغسل؛ استناداً إلى أنّ
(إلى) بمعنى (مع)؛ بحسب الأصل
اللغويّ في الاستعمال القرآني،



والسِّيوريّ توَصَّل إلى ذلك استناداً إلى بيان من خارج النَّص، لا من النَّص نفسه . فقد ذهب إلى أنَّ (إلى) للغاية، ولكنها لا تفيد دخول الغاية، ولا تفيد خروجها، وممَّا يؤيِّد ذلك قوله: ((والحقُّ أنَّها للغاية، ولا تقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها ولا خروجه؛ لوروده معها))^(٩٧)، وبمعنى آخر: إنَّ (إلى) وردت مع دخول الغاية، ووردت مع خروج الغاية؛ لذا فلا دلالة فيها على دخول الغاية هنا، وكذلك لا دلالة على الابتداء بالمرفق، أو الابتداء بأطراف الأصابع؛ لأنَّ الغاية هنا لتحديد الغَسْل، لا لتحديد المغسول، وعليه قرَّر أنَّ دخول المرافق في غَسْل اليدين في الوضوء أمرٌ مُتَحَصِّلٌ من خارج النَّصِّ، لا من داخله، أي: مُتَحَصِّلٌ من البيان الصادر عن أهل البيت عليهم السلام، ويؤيِّدهُ الإجماع^(٩٨).

والذي أتبناه: أنَّ مبدأ الغسل متحصِّل من البيان الصادر عن

المعصومين عليهم السلام، لا من النَّص القرآني، وإنَّ دخول ذي الغاية في الغاية، أو عدم دخولها - أي: دخول ما بعد (إلى) في حُكْم ما قبلها، أو عدم دخوله متوقَّف على البيان؛ وممَّا يؤيِّد ذلك: قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(٩٩)، ثمَّ التَّسليم بدخول الغاية؛ استناداً إلى البيانات الصَّادرة التي نصَّت على دخول النبيِّ الأكرم محمد صلى الله عليه وآله المسجد الأقصى، والصلاة فيه، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١٠٠)،^(١٠١)؛ ثمَّ التَّسليم بعدم دخول الغاية، استناداً إلى البيانات الصَّادرة عن المعصومين عليهم السلام؛ لأنَّه وردت فيها حرمة صوم الوصال، أي: وصال الليل بالنهار، فدخول المرفق في الغسل، أو الابتداء به أمران غير مُستفادَيْن من النَّص القرآني؛ لأنَّ الغاية هنا للمغسول، لا للغسل، فهما مستفادان من البيان الصادر عن



من الاستعمال اللغوي أيده الإجماع؛
ومما يؤيد ذلك قوله : ((ودليلنا
على صحّة ما قلناه إجماع الأمة
على أنّه متى بدأ من المرافق كان
وضوؤه صحيحًا ، وإذا جعلت غايةً
ففيه الخلاف)) (١٠٦) ، فقد أجمعت
الأمة على أنّ من غسل المرفقين
صحّ وضوؤه ، واختلفوا في من لم
يغسلهما هل يصحّ وضوؤه ؟ وكذلك
أجمعت على أنّ من بدأ من المرفقين
في غسل اليدين صحّ وضوؤه .
وتابع الطوسي الطبرسي فيما
ذهب إليه من أنّ (إلى) بمعنى (مع) ،
لا بمعنى الغاية ، ويؤيد هذا المعنى
الإجماع ، فقد حصل إجماع على
أمرين : أمّا الأوّل فهو البدء من
المرافق إلى أطراف الأصابع ، وأمّا
الثاني فهو غسل المرافق مع اليدين ؛
ومما يؤيد ذلك قوله : ((الأمة
أجمعت على أنّ من بدأ من المرفقين
في غسل اليدين صحّ وضوؤه ،
واختلفوا في صحّة وضوء من بدأ من

النبي الأكرم محمد ﷺ ، فقد ورد
في السنّة الفعلية المبينة للوضوء عنه ﷺ
أنّه ابتداء بوضوئه بالمرفقين ، وأدخلهما ،
ثم قال : ((هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ
إِلَّا بِهِ)) (١٠٢) ، أي بمثله (١٠٣) .
وهو الرأى الذي أميل إليه وأتبعه .
ويجب البدء بغسل اليدين عند
الإماميّة من المرافق إلى أطراف
الأصابع ، وغسل المرافق مع اليدين
واجبٌ ، ولا يجوز غسل اليدين من
أطراف الأصابع إلى المرافق ، إلّا
عند الضرورة (١٠٤) ؛ استنادًا إلى قوله
تعالى : ﴿... وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ
مِنْ حَرَجٍ...﴾ (١٠٥) .
إنّ ما تبناه العلامة الحليّ تئمّن
وابن العتائقيّ تئمّن يوافق مبنى فقهاء
مدرسة بغداد الفقهية ، ولا سيّما
الشيخ الطوسيّ تئمّن ، فقد ذهب إلى
أنّ (إلى) بمعنى (مع) استنادًا إلى
أصل اللغة ، أي : إنّها بهذا المعنى في
القرآن الكريم على غرار ما ورد في
لغة العرب ، وهذا المعنى المتحصّل



(نقدي) على مستوى التفسير الفقهيّ
ببعديه (الفقهي)، و(التفسيري).

٤- أفاد القمّي البدء بالمرفق من دلالة
(إلى) في النصّ القرآنيّ؛ لأنها عنده
بمعنى: (من) استناداً إلى القراءة
القرآنيّة التي تضمّنها الأصل الروائيّ
الذي تمسّك به .

٥- أفاد ابن العتائقيّ غسل المرفق
من دلالة (إلى) بمعنى (مع) في
النصّ القرآنيّ .

٦- بين ابن العتائقيّ في نقده حصول
التواصل بين مدرسة (قم)، ومدرسة
(الحلة).

٧- تجاوز ابن العتائقيّ الاختصار
الحرفيّ السائد قبله - كاختصار
ابن ادريس الحلّيّ (ت/٥٩٨هـ)
للتبيان للشيخ الطوسيّ (ت/٤٦٠هـ)
في مدرسة الحلة إلى الاختصار
النقديّ.

٨- لا يمكن عدّ القمّيّ ممّن استند
إلى أصل لغويّ، وإن كانت (إلى)

الأصابع إلى المرفق، وأجمعت الأمة
أيضاً على أنّ من غسل المرفقين صحّ
وضوؤه واختلفوا في مَنْ لم يغسلهما
هل يصحّ وضوؤه؟ ((١٠٧)).

الخاتمة ونتائج البحث

ما خلصت إليه من بحثي هذا،
يمكن أن أوجزه بما يأتي:

١- إنّ تفسير القمّيّ تفسيراً أثريّ
استند في مسألة البدء بالمرفق إلى
أصل روائيّ فسّر به النصّ.
٢- إنّ مختصر تفسير القمّيّ لابن
عتائقيّ الحلّيّ تفسير تضمّن نقداً
قائماً على الاجتهاد .

٣- حصل تغيير في منهج تفسير
القمّيّ عند اختصاره من ابن
عتائقيّ، فالأخير غير وجهة المنهج
الذي كان يقوم عليه التفسير قبل
اختصاره من الأثريّ الروائيّ إلى
الاجتهاديّ النقديّ، وبعبارة أخرى:
إنّه غير المنهج من (أثري: روائي) إلى



الغسل من النصِّ القرآنيِّ، بتوسط الأثر؛ استناداً إلى قراءة وردت في متن الحديث الذي استند إليه، أي: إِنَّ الإِفاضة حاصِلةٌ من النصِّ؛ استناداً إلى قراءة وردت في أصل روائيٍّ ظاهرُها أَنَّ (إلى) بمعنى: (من)، والاستعمال اللغوي ربما لا يأبي ذلك، إلا أنَّ استعماله يكون في غير هذا الموضع، وبعبارة أخرى: إِنَّ الشَّيخَ القُميَّ أفادَ البدءَ بالغسلِ بالمرافق من داخل النصِّ، استناداً إلى قراءة قرآنيَّةٍ، وردت في قالبٍ روائيٍّ عن أحد المعصومين عليه السلام، والرواية الصادرة عن المعصومين أصلٌ من أصول التفسير.

١٣- إِنَّ الشَّيخَ القُميَّ أفادَ دخولَ المرافقِ في الغسلِ على اعتبار أنَّ ابتداءَ الغايةِ داخلٌ فيها.

١٤- إِنَّ فقهاءَ مدرسة (الحلَّة) الفقهية متفقون على أنَّ البدءَ بالغسلِ بالمرافق متحصِّلٌ من خارج النصِّ.

تستعمل بمعنى (من) عند أهل اللغة، لأنَّ اتجاهه اتجاه حديثي، وقد استند إلى أصل روائيٍّ؛ تمسُّكاً بالقراءة القرآنيَّة.

٩- رجاحة رأي ابن العتائقي على رأي القُميِّ؛ لأنَّه حَظِيَ بمؤيِّدات جعلته راجحاً.

١٠- إِنَّ مختصر تفسير القُميِّ لابن العتائقي يعدُّ كتاباً من كتب (نقد التفسير) برز النقد التفسيري الحليِّ لمدرسة (قم)، وقد اقترن النقد باسم ابن العتائقي.

١١- إِنَّ القُميَّ استند في رأيه إلى أصل روائيٍّ، فتمسَّك بظاهره من دون فحص لسند المتن، وهو مطلبٌ ربَّما ينسجم مع اتجاه القُميين (الاتجاه الحديثي) على وفق مبني ما عرف فيما بعد بـ (الوثوق)، من دون اللجوء إلى ما عرف فيما بعد بـ (الوثاقة).

١٢- أفاد القُميُّ البدءَ بالمرْفَقِ في





١٥- إنَّ فقهاءَ مَدْرَسَةِ (الْحِلَّةِ) الْفِقْهِيَّةِ مَتَّفِقُونَ عَلَى غَسْلِ الْمِرْفَاقِ مَعَ الْيَدَيْنِ فِي الْوُضُوءِ فَرَأَيْهِمْ امْتِدَادُ لِرَأْيِ مَدْرَسَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَبِهِ قَالَ فَقَهَاءُ مَدْرَسَةِ الصَّحَابَةِ، مَا عَدَا (زُفَرٌ، مَالِكٌ، بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ، دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَابْنُهُ).

١٦- إنَّ فقهاءَ مَدْرَسَةِ (بَغْدَادِ) الْفِقْهِيَّةِ أَفَادُوا دُخُولَ الْمِرْفَاقِ فِي الْغَسْلِ مِنَ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ اسْتِنَادًا إِلَى أَصْلِ لُغَوِيِّ، وَعَضَّدُوهُ بِأَدَلَّةٍ أُخْرَى تَعَدُّ قِرَائِنًا عَلَى صِحَّةِ الْأَصْلِ اللَّغَوِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّغَةَ أَصْلٌ مِنَ أَصُولِ التَّفْسِيرِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءَ وَافَقُوا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ اللَّغَةِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ قَوَّوهُ بِأَدَلَّةٍ أُخْرَى تَثَبَّتْ قُوَّةُ الْمَبْنِيِّ وَصِحَّتِهِ .

١٧- إنَّ فقهاءَ مَدْرَسَةِ (الْحِلَّةِ) الْفِقْهِيَّةِ، مَا عَدَا السُّيُورِيَّ الْحَلِّيَّ، قَدَ أَفَادُوا دُخُولَ الْمِرْفَاقِ فِي الْغَسْلِ

مِنْ دَاخِلِ النَّصِّ، لَا مِنْ خَارِجِهِ .
١٨- إنَّ فقهاءَ مَدْرَسَةِ (الصَّحَابَةِ) أَفَادُوا دُخُولَ الْمِرْفَاقِ فِي الْغَسْلِ مِنْ خَارِجِ النَّصِّ؛ اسْتِنَادًا إِلَى الْأَصْلِ الْعَمَلِيِّ (الِاحْتِيَاطِ).

١٩- إنَّ فقهاءَ الإِمَامِيَّةِ مَا عَدَا الشَّيْخَ الْقَمِيَّ أَفَادُوا الْبَدَأَ بِالْغَسْلِ بِالْمِرْفَاقِ مِنْ خَارِجِ النَّصِّ.

٢٠- إنَّ فقهاءَ مَدْرَسَةِ (الصَّحَابَةِ) أَفَادُوا الْبَدَأَ بِالْغَسْلِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ مِنَ النَّصِّ تَمَسُّكًا بِمَعْنَى الْغَايَةِ.

٢١- إنَّ الْأَصْلَ الْمَحْوَرِيَّ فِي الْمَسْأَلَةِ (أَصْلُ اللَّغَةِ)، فَقَدْ رَجَعُوا إِلَى (أَقْوَالِ الْعَرَبِ، أَشْعَارِ الْعَرَبِ: لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَالنَّبَاغَةَ الْجَعْدِيِّ)، وَمَكَاتِبِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرِسَائِلِ تَرَاتِيئِهِ تَضَمَّنَتْ مَا وَرَدَ فِي مَكَاتِبِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَسَّرُوا الْقُرْآنَ فِي ضَوْءِ ذَلِكَ الْأَصْلِ.

٢٢- إنَّ الْأَصُولَ الْأُخْرَى فِي





الهوامش:

- (١) ظ: مركز الغدير للدراسات الإسلامية / مقدمة كتاب (آفاق الفكر السياسي عند الفاضل السيوري) / ٧
- (٢) ظ: المصدر نفسه / ٧-٨ .
- (٣) ظ: ١ ط، دار الحديث / قم، ١٤٢٣ هـ.
- (٤) ظ: ١ ط، منشورات: مؤسسة الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف) / قم، ١٤٣٨ هـ.
- (٥) ظ: ١ ط، دار المرتضى / الكاظمية، ١٤٣٢ هـ.
- (٦) ظ: المحقق الحلي / شرائع الإسلام، ١ / ٤ . (٧) المائة / ٦ .
- (٨) ابن العتائقي / مختصر تفسير القمي / ١٣٩ .
- (٩) الكليني / الكافي، ٣ / ٢١، الحر العاملي / وسائل الشيعة، ١ / ٢٨٥
- (١٠) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦٠-٦١ .
- (١١) المصدر نفسه، ١ / ٢ (مقدمة المؤلف) .
- (١٢) المصدر نفسه، ١ / ٦٠ .
- (١٣) علي أكبر الغفاري / مقدمة كتاب (تهذيب الأحكام) للشيخ الطوسي رحمته الله، ١ / ٢١ .
- (١٤) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦١ .
- (١٥) المصدر نفسه، ١ / ٥٩ .
- (١٦) الكليني / الكافي، ٢ / ٦٣٠ .
- (١٧) المصدر نفسه، ٢ / ٦٣٠ .
- (١٨) الراوندي / فقه القرآن، ١ / ١٥ . هاشم البحراني / البرهان في تفسير القرآن، ٢ / ٤٠٨ .
- (١٩) ظ: الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ /

المسألة أصول فقهيّة هي: (السنة، والإجماع)، أمّا الأصل الأوّل فهو يتولّى البيان، وأمّا الأصل الثاني فهو دليل على الدليل (الأصل اللغوي) في هذه المسألة، وأصول عمليّة تمثّلت بأصل (الاحتياط).

٢٣- وردت في البحث قواعد تفسيرية، نحو: قاعدة: (حمل اللفظ المتردد بين معنيين على معناه الأولى)، وقاعدة: (إن كان الحد من جنس المحدود دخل).

٢٤- إن فقهاء الإمامية ما عدا الشيخ القمي استندوا إلى القراءة بوصفها أصلاً نافعياً لدليل الخصم، لا أصلاً مثبتاً لدليلهم .



- ٦٠-٦١ .
 (٣٧) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦٠ ،
 التبيان، ٥ / ٢٣٩ .
- (٢٠) الطوسي / الخلاف، ١ / ٧٨ .
- (٢١) محمد حسن النجفي / جواهر الكلام، ٢ /
 ٢٨٨ .
- (٣٨) امرؤ القيس / ديوان امرئ القيس / ٤٧ /
 (٣٩) المصدر نفسه / ٤٧ / ٤٧
- (٢٢) المصدر نفسه، ٢ / ٢٨٨ .
- (٤٠) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦٠
 (تعليقات المحقق في الهامش) .
- (٢٣) ديوان ابن الأحمر / ٨٤ / .
- (٤١) ديوان النابغة الجعدي / ٣٦ / .
- (٢٤) ابن هشام الأنصاري / مُغْنِي اللَّيْب، ١ /
 ٦٧ .
- (٤٢) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦٠ ،
 التبيان، ٥ / ٢٣٩ .
- (٢٥) الأشموني / شرح الأشموني على ألفية ابن
 مالك، ٢ / ٧٤ .
- (٤٣) المصدر نفسه، ١ / ٦٠ (تعليقات المحقق
 في الهامش) .
- (٢٦) ابن الأحمر / ديوان ابن الأحمر / ٨٤
 (الهامش) .
- (٤٤) النساء / ٢ / .
- (٢٧) محمد حسن النجفي / جواهر الكلام، ٢ /
 ٢٨٨ .
- (٤٥) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٥٩ -
 ٦٠ ، التبيان، ٥ / ٢٣٩ ، العلامة الحلي رحمته /
 منتهى المطلب، ٢ / ٣٨
- (٢٨) المصدر نفسه، ٢ / ٢٨٨ .
- (٤٦) هود / ٥٢ .
- (٢٩) ابن العتائقي رحمته / مختصر تفسير القمي /
 ١٣٩ .
- (٤٧) العلامة الحلي رحمته / منتهى المطلب، ٢ / ٣٨ .
- (٣٠) الزجاج / معاني القرآن واعرابه، ٢ /
 ١٥٣ ، الواحدي / التفسير البسيط، ٧ /
 ٢٧٩
- (٤٨) آل عمران / ٥٢ .
- (٣١) الفراهيدي / العين، ١ / مادة : (حمد) .
- (٤٩) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦٠ ،
 التبيان، ٥ / ٢٣٩ ، العلامة الحلي / منتهى
 المطلب، ٢ / ٣٤ .
- (٥٠) المجلسي / بحار الأنوار، ٢٨ / ١١٤ .
- (٣٢) ابن هشام الأنصاري / مُغْنِي اللَّيْب، ١ / ٦٧ .
- (٥١) ابن قيم الجوزية / زاد المعاد في هدي خير
 العباد، ٣ / ٦٠١ .
- (٣٣) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٦٠ .
- (٣٤) المصدر نفسه، ١ / ٦٠ .
- (٥٢) ابن قيم الجوزية / إعلام الموقعين، ٣ / ٦٩ .
- (٣٥) ديوان امرئ القيس / ٤٧ / .
- (٥٣) ابن تيمية / مجموع الفتاوى، ٣ / ٢٠٢ .
- (٣٦) الشطر الثاني من البيت في الديوان : (إلى
 حَارِكٍ مِثْلَ الْغَيْطِ الْمَذَابِ)
- (٥٤) الزَّجَّاج / معاني القرآن وإعرابه، ٢ / ٩١ .



المصادر والمراجع

- (٥٥) البيان، ٥ / ٢٣٩ .
- (٥٦) ظ : مجمع البيان، ٢ / ٢٠٦ .
- (٥٧) ظ : فقه القرآن، ١ / ١٥ .
- (٥٨) الطبرسي / مجمع البيان، ٢ / ٢٠٦ .
- (٥٩) الراوندي / فقه القرآن، ١ / ١٥ .
- (٦٠) المصدر نفسه، ١ / ١٥ .
- (٦١) الطبرسي / مجمع البيان، ٢ / ٢٠٦ ،
الراوندي / فقه القرآن، ١ / ١٤ ،
العلامة الحلي / منتهى المطلب، ٢ / ٣٨ ،
السيوري / كنز العرفان، ١ / ٥٤ .
- (٦٢) الطوسي / تهذيب الأحكام، ١ / ٥٩ .
- (٦٣) ظ : المصدر نفسه، ١ / ٥٩ - ٦٠ .
- (٦٤) الطوسي / الخلاف، ١ / ٧٨ .
- (٦٥) المصدر نفسه، ١ / ٧٨ .
- (٦٦) المصدر نفسه، ١ / ٧٨ .
- (٦٧) فقه القرآن، ١ / ١٦ .
- (٦٨) المصدر نفسه، ١ / ١٥ .
- (٦٩) ظ : منتهى المطلب، ٢ / ٣٤ - ٣٦ .
- (٧٠) العلامة الحلي رحمته الله / نهاية الوصول، ١ / ٩٢ .
- (٧١) العلامة الحلي رحمته الله / منتهى المطلب، ٢ / ٣٣ - ٣٤ .
- (٧٢) ابن هشام الأنصاري / مغني اللبيب، ١ / ٦٧ .
- (٧٣) عبد الرحمن الجزيري / الفقه على المذاهب
الأربعة، ١ / ٥٩ .
- (٧٤) الواحدي / التفسير البسيط، ٧ / ٢٨٠ ،
العلامة الحلي / منتهى المطلب، ١ / ٣٩ - ٤٠ .
- (٧٥) العلامة الحلي رحمته الله / نهاية الوصول، ١ / ٩٣ .
١. ابن أَحْمَرَ : أبو الخطَّاب، عمرو بن أحمد
الباهلي (ت/٧٥هـ)
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ،
جمع وتحقيق / د . حُسَيْن عَطْوَان /
منشورات: مَجْمَع اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ
بدمشق/ دمشق، د.ت.
٢. الأَشْمُونِي : أبو الحسن، نور الدِّين عَلِيَّ
بن مُحَمَّد الشَّافِعِي (ت/٩٠٠هـ)
- شرح الأَشْمُونِي على ألفية ابن مالك /
ط ١ ، دار الكتب العلميَّة / بيروت،
١٤١٩ هـ .
٣. امرؤ القيس : ابن حُجْر بن الحارث
الكندي (ت/٨٦ق.هـ)
- ديوان امرئ القيس، تح : مُحَمَّد أبو
الفضل إبراهيم / ط ٤ ، دار المعارف /
بيروت، ١٩٨٤ م .
٤. ابن تيميَّة : أبو العباس، تقيِّ الدِّين أحمد
بن عبد الحلِيم الحرَّانِي (ت/٧٢٨هـ)
- مجموع الفتاوى، تح : عبد الرَّحْمَن بن
مُحَمَّد بن قاسم / منشورات مَجْمَع





٧. الجصاص : أبو بكر، أحمد بن علي
الرازبي الحنفي (ت / ٣٧٠هـ)

- أحكام القرآن / تح : محمد صادق
القمحاوي / منشورات: دار إحياء التراث
العربي، د . ط / بيروت، ١٤٠٥هـ .

٨. الرأوندي : أبو الحسن، قطب الدين،
سعيد بن هبة الله (ت / ٥٧٣هـ)

- فقه القرآن، تح : أحمد الحسيني / ط ٢،
مطبعة الولاية، منشورات: مكتبة آية الله
المرعشي النجفي العامة / قم، ١٤٠٥هـ .

٩. الزجاج : أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد
بن السري البغدادي (ت / ٣١١هـ)

- معاني القرآن وإعرابه المسمى المختصر
في إعراب القرآن ومعانيه، تح :
أحمد فتحي عبد الرحمن / ط ١، دار
الكتب العلمية / بيروت، ١٤٢٨هـ .

١٠. الزمخشري : أبو القاسم، جار الله
محمود بن عمر الخوارزمي (ت / ٥٢٨هـ)

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون
الأقوال في وجوه التأويل، تح : عبد
الرزاق المهدي / دار إحياء التراث
العربي / بيروت، ١٤٣٧هـ .

١١. السرخسي : شمس الدين محمد بن

الملك فهد، د . ط / المدينة المنورة،
١٤١٦هـ .

٥. الحلبي (العلامة) : الحسن بن يوسف بن
المطهر (ت / ٧٢٦هـ)

- منتهى المطلب في تحقيق المذهب،
تح : قسم الفقه في مجمع البحوث
الإسلامية / ط ٣، منشورات: مجمع
البحوث الإسلامية / مشهد، ١٤٣١هـ .

- منتهى المطلب في تحقيق المذهب،
تح : قسم الفقه في مجمع البحوث
الإسلامية / ط ٥، منشورات : مجمع
البحوث الإسلامية / مشهد، ١٤٢٩هـ .

- نهاية الوصول إلى علم الأصول، تح :
مؤسسة آل البيت لإحياء التراث /
ط ١، منشورات : مؤسسة آل البيت
لإحياء التراث / قم المقدسة، ١٤٣١هـ .

٦. الحلبي (المحقق) : أبو القاسم، نجم الدين
جعفر بن الحسن (ت / ٦٧٦هـ)

- شرائع الإسلام في مسائل الحلال
والحرام، تح : عبد الحسين محمد
علي البقال / ط ٣، مطبعة عترة،
منشورات: مؤسسة المعارف الإسلامية /
قم، ١٤١٥هـ .





- أحمد بن أبي سهل (ت/٤٩٠هـ)
- المبسوط / ط١ ، دار المعرفة / بيروت ، ١٤٠٩هـ .
١٢. السُّيُورِيُّ : المقداد بن عبد الله الحِلِّيِّ (ت/٨٢٦هـ).
- التَّقْيِيقُ الرَّائِعُ لمختصر الشَّرَائِعِ ، تح : عبد اللطيف الكُوهِ كَمَرِي / ط١ ، مطبعة الخِيَّام ، منشورات : مكتبة آية الله العظمى المرعشي / قم المشرِّفة ، ١٤٠٤هـ .
- كنز العرفان في فقه القرآن ، تح : د. عبد الرَّحِيمِ العَقِيْقِيُّ البَحْشَايِشِيُّ / ط١ ، منشورات : كتاب عَقِيْقِي / قم لمشرِّفة ، ١٤٣٣هـ .
- كنز العرفان في فقه القرآن ، تح : محمَّد القاضي / ط١ ، دار الهدى ، منشورات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميَّة / طهران ، ١٣٧٧هـ .
١٣. الصَّدُوقُ : أبو جعفر ، محمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمِّيِّ (ت/٣٨١هـ)
- مَنْ لَا يَحْضَرُهُ الْفَقِيْه ، تح : حسين الأعلَمِيِّ / ط١ ، منشورات : مؤسَّسة الأعلَمِيِّ للمطبوعات / بيروت ، ١٤٠٦هـ .
١٤. الطَّبْرَسِيُّ : أبو علي ، أمين الإسلام الفضل بن الحسن (ت/٥٤٨هـ)
- مَجْمَعُ البَيَانِ فِي تَفْسِيْرِ الْقُرْآن ، تح : هاشم الرَّسُوْلِي الْمَحَلَّلَاتِي / ط١ ، دار إحياء التَّراثِ الْعَرَبِيِّ / بيروت ، ١٤٠٦هـ .
١٥. الطُّوسِي : أبو جعفر ، محمَّد بن الحسن (ت/٤٦٠هـ).
- التَّبْيَانُ فِي تَفْسِيْرِ الْقُرْآن ، تح : مؤسَّسة النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ / ط١ ، منشورات : مؤسَّسة النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ / قم ، ١٤٢٤هـ .
- تهذيب الأحكام ، تح : علي أكبر الغفَّارِيِّ / ط١ ، مطبعة مروى ، منشورات : دار الكتب الإسلاميَّة / طهران ، ١٣٨٥هـ .
- كتاب الخلاف ، تح : علي الخراساني ، جواد الشُّهْرِسْتَانِي ، مهدي نجف / ط٤ ، منشورات : مؤسَّسة النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ / قم ، ١٤٢٩هـ .
١٦. العامليِّ (الحُرِّ) : محمَّد بن الحسن بن عليِّ (ت/١١٠٤هـ).
- وسائل الشَّيْخَةِ إِلَى تَحْصِيْلِ مَسَائِلِ الشَّرِيْعَةِ / ط١ ، عين الدَّوْلَةِ / قم ، ١٣٢٤هـ .
١٧. ابن العَتَائِقِيِّ : كمال الدِّين عبد الرَّحْمَنِ بن محمَّد بن إبراهيم الحِلِّيِّ (ت/٧٩٠هـ).





- مختصر تفسير القمّيّ، تح: محمّد جوّاد الحسينيّ الجلاليّ / ط ١، مطبعة دار الحديث / منشورات: مركز بحوث دار الحديث / قم، ١٤٣٢هـ.
١٩. الفراهيديّ: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد البصريّ (ت/١٧٥هـ)
- العين، تح: د. عبد الحميد الهنداويّ / ط ١، دار الكتب العلميّة / بيروت، ١٤٢٤هـ.
٢٠. القمّيّ: أبو الحسن، عليّ بن إبراهيم بن هاشم (حيّ / ٣٠٧هـ)
- تفسير القمّيّ، تح: مؤسّسة الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشّريف) / قم، ١٤٣٨هـ.
٢١. ابن قيمّ الجوزيّة: أبو عبد الله، شمس الدّين محمّد بن أبي بكر الحنبليّ (ت/٧٥١هـ).
- إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تح: محمّد عبد السّلام إبراهيم / ط ١، دار الكتب العلميّة / بيروت، ١٤١١هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، تح: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط / ط ٣، مطبعة الرّسالة / ١٤١٨هـ.
٢٢. الكلينيّ: أبو جعفر، ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب (ت/٣٢٩هـ)
- الكافي / ط ١، منشورات: الفجر / بيروت، ١٤٢٨هـ.
- الكافي، تح: عليّ أكبر الغفّاريّ / ط ٤، المطبعة حيدري، منشورات: دار الكتب الإسلاميّة / طهران، ١٤٠٥هـ.
٢٣. مالك: أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصبحي (ت/١٧٩هـ)
- الموطّأ، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي / منشورات مصطفى البابي الحلبي، د. ط / القاهرة، ١٤٠٦هـ.
٢٤. المجلسي: محمّد باقر (ت/١١١١هـ)
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تح: لجنة من العلماء / منشورات: دار إحياء التراث العربيّ / بيروت، د. ت.
٢٥. النَّابِغَةُ الْجَعْدِيَّةُ: أبو ليلى، قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة الجعديّ (ت/٥٠هـ).
- ديوان النّابغة الجعديّ، تح: واضح الصّمد / دار صادر، د. ط / بيروت، ١٩٩٨م.
٢٦. النّوويّ: محيي الدين بن شرف (ت/٦٧٦هـ)
- المجموع / دار الفكر / بيروت، د. ت.
٢٧. هاشم الجحّرانيّ: أبو المكارم، هاشم بن سليمان الموسويّ الكتّكانيّ





التَّوْبَلِي (ت/١١٠٧هـ)، وَقِيلَ :
تَالِثًا : مُقَدِّمَاتُ الْكُتُبِ
(ت/١٠٩هـ)

٣٣. علي أكبر الغفاري
- مقدمة كتاب (تهذيب الأحكام) للشيخ الطوسي، تح: علي أكبر الغفاري / ط١، مطبعة مروى، منشورات: دار الكتب الإسلامية / طهران، ١٣٨٥هـ.
٣٤. مركز الغدير للدراسات الإسلامية
- مقدمة آفاق الفكر السياسي عند الفاضل المقداد الشيرازي (ت/٨٢٦هـ) / ط١، مؤسسة تراث معارف الفقه الإسلامي / قم، ١٤٢٨هـ.
٢٨. ابن هشام الأنصاري: أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت/٧٦١هـ)
- مُعْنَى اللَّيْبِ عَنِ كِتَابِ الْأَعْرَابِ، تح: أبو عبد الله، علي عاشور الجنوبي / بيروت، ١٤٢٨هـ.
٢٩. الواحدي: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد (ت/٤٦٨هـ).
- التفسير البسيط، تح: مجموعة من الأساتذة الأفاضل / ط١، منشورات: دار العماد للدراسات والبحوث القرآنية / دمشق، ١٤٣٤هـ.
- ثَانِيًا: الْمَرَاجِعُ الْحَدِيثَةُ
٣٠. عبد الرحمن الجزيري (ت/١٣٦٠هـ)
- الفقه على المذاهب الأربعة / ط٣، دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤٢٩هـ.
٣١. محمد حسن النجفي (ت/١٢٦٦هـ)
٣٢. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تح: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم المشرفة، ١٤٣٣هـ.

